

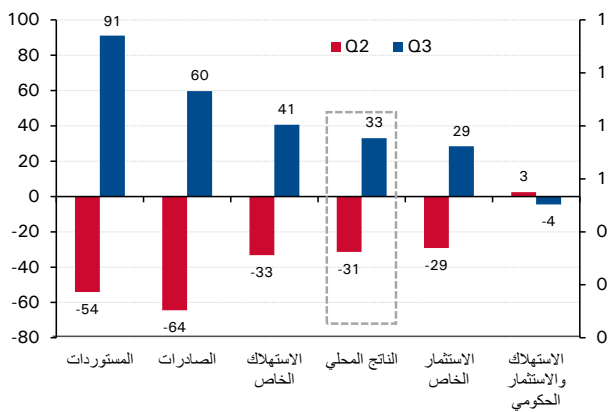
## عودة تفشي كورونا تزيد من المخاوف الاقتصادية، وأنباء التوصل إلى لقاح فعال تنعش الأسواق

### أبرز النقاط

- ارتفاع حالات الإصابة بفيروس في الولايات المتحدة وأوروبا خلال شهر أكتوبر الماضي تزيد من المخاوف حول حدوث "ركود مزدوج"، إلا أن المعنويات ارتفعت بقوة بداية شهر نوفمبر بفضل الأنباء الإيجابية حول اللقاح ونتائج الانتخابات الأمريكية.
- فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية (الذي ما يزال متنازعا عليها) يساهم في تزايد إمكانية تقديم حزمة جديدة للتحفيز المالي، إلا أن التفاؤل الاقتصادي الناجم عن اللقاح قد يؤدي إلى إقرار حزمة دعم مالي أصغر حجماً.
- عمليات الإغلاق في كافة أنحاء أوروبا قد تؤدي إلى دفع المنطقة للتوجه نحو الركود مرة أخرى في الربع الرابع من العام الحالي بعد انتعاش النمو بنسبة ١٢,٧% في الربع الثالث، مع قرب توصل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى المرحلة النهائية من الانفصال في محاولة أخيرة لإبرام اتفاقية تجارية قبل نهاية العام.

بهما) الأمر الذي قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة وضع السياسات، إلا أنه يقلل أيضاً من فرص تنفيذ بايدن لبعض المحاور المثيرة للجدل ضمن سياساته بما في ذلك فرض الزيادات الضريبية على الشركات والمستثمرين. كما قد تؤدي الأخبار الإيجابية عن اللقاح الفعال ضد الفيروس إلى تقليل أهمية حزمة التحفيز المالي نظراً لأن الجمهوريين والديمقراطيين قد يتوصلا إلى اتفاق على حزمة تحفيز مالي موجهة بقيمة أقل بكثير من ٢ تريليون دولار إذا تحسنت آفاق النمو الاقتصادي. وقد يتطلب تمرير أية تشريعات قانونية جديدة الانتظار حتى يؤدي الكونجرس الجديد اليمين الدستورية في يناير المقبل.

الرسم البياني ١: مكونات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (%، على أساس ربعي)



المصدر: Refinitiv

وقبل الانتخابات مباشرة، تم الكشف عن انتعاش الناتج المحلي الإجمالي مجدداً بمعدل سنوي قياسي بلغت نسبته ٣٣,١% في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بعد تسجيل انكماش بنسبة ٣١,٤% في الربع الثاني من العام الحالي في الوقت الذي تم خلاله فرض القيود وبلوغ عملية إغلاق الأنشطة الاقتصادية ذروته (الرسم البياني ١). وكان الانتعاش مدفوعاً بزيادة

تراجعت مؤشرات الأسهم القياسية للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر نتيجة لتزايد حالات الإصابة بفيروس مرة أخرى في كافة أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا، إذ أقرت أوروبا إجراءات إغلاق جديدة أثارت مخاوف بحدوث "ركود مزدوج"، مما أثر على أداء الأسواق المالية فانخفض مؤشر يورو ستوكس ٥٠ بنسبة ٧,٤% خلال الشهر، بينما تراجع مؤشر ستاندرد أند بوزر ٥٠٠ بنسبة ٢,٨%. وتحسنت المعنويات بشكل ملحوظ في مستهل شهر نوفمبر، إلا أنه وبانتهاء الانتخابات الأمريكية (على الرغم من أنها ما زالت محل نزاع قضائي) تحسنت المعنويات نظراً لتزايد إمكانية إقرار حزمة التحفيز المالي، هذا إلى جانب النتائج الإيجابية للقاح فعال ضد كوفيد-١٩، مما ساهم في تعزيز آمال العودة إلى الأوضاع الاقتصادية الاعتيادية في عام ٢٠٢١. إلا أن حدوث أي تأخير في إنتاج وتوزيع اللقاح قد يعني استمرار المخاوف المتعلقة بالجائحة كأحد أبرز العوامل المحورية المؤثرة في المناخ الاقتصادي لبعض الوقت. كما ارتفعت أيضاً أسعار النفط في بداية شهر نوفمبر، إذ قفز سعر مزيج خام برنت إلى ٤٣ دولاراً للبرميل في ظل تحسن آفاق الطلب على النفط.

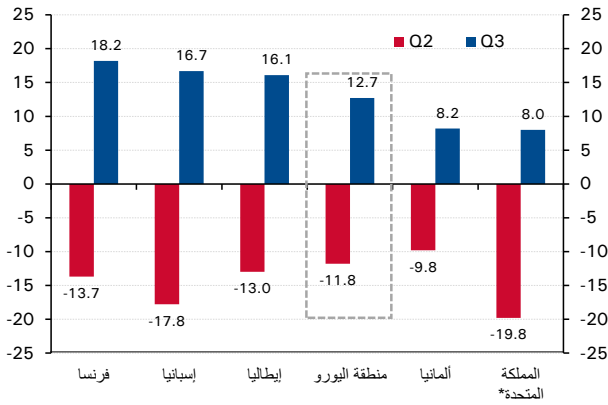
### فوز بايدن يثير حدة التوترات ويدعم إقرار حزمة التحفيز المالي

أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن ضد الرئيس الحالي دونالد ترامب بهامش ٥١-٤٨ بالتصويت الشعبي وتوقع تحقيقه ٣٠٦-٢٣٢ في نظام المجمع الانتخابي على الرغم من عزم ترامب الطعن في شرعية التصويت في بعض الولايات التي كانت نتائجها متقاربة إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن إمكانية نجاح ترامب في الطعن على نتائج الانتخابات المتنازع عليها قد يكون مصدر قلق للمستثمرين من حيث المبدأ، إلا أن فرص نجاح ترامب في هذه المرحلة تبدو بعيدة بما يكفي لتجنب انعكاس المضاعفات الخطيرة على التوقعات الاقتصادية. وفي واقع الأمر، تبدو الأسواق راضية عن الفشل المحتمل للديمقراطيين في السيطرة على مجلس الشيوخ (هناك مقعدين في جورجيا يمكن الفوز

في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ بعد الانتعاش القوي الذي شهدته في الربع الثالث من العام الحالي. إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢,٧% على أساس ربع سنوي (توقعات المحللين ٩,٦%) (الرسم البياني ٣). وجاء ذلك في أعقاب الانكماش بنسبة ٣,٧% و١١,٨% في الربعين الأول والثاني على التوالي، ليظل بذلك معدل الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة ٤% عن مستويات ما قبل الجائحة (الربع الرابع من عام ٢٠١٩).

ووصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب إلى ٥٠ في أكتوبر مما يشير إلى الركود (وانكماش قطاع الخدمات)، إلا أن هذا المعدل من شأنه أن يشهد المزيد من التراجع مع بدء ظهور تداعيات الإغلاق. وبصفة عامة، فإن نهج "التوقف والعودة" الذي تتبعه أوروبا لحالات الإغلاق - على الرغم من حساسيته تجاه المخاوف الصحية - إلا أنه يخاطر بالدخول في دورة عدم اليقين التي تحد من الإنفاق الشخصي وتقلص إنفاق الشركات مما قد يقوض بدوره التعافي الاقتصادي حتى يتم طرح لفاح فعال. ومن جهة أخرى، استقر معدل البطالة بصورة جيدة حتى الآن عند مستوى ٨,٣% فقط في أكتوبر مقابل ٧,٣% في فبراير في ظل تمكن برامج التسريح المؤقت من إخفاء مواطن ضعف سوق العمل.

الرسم البياني ٣: الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي (%، على أساس ربعي)



المصدر: IHS Markit ، \* النمو للمملكة المتحدة حتى أغسطس

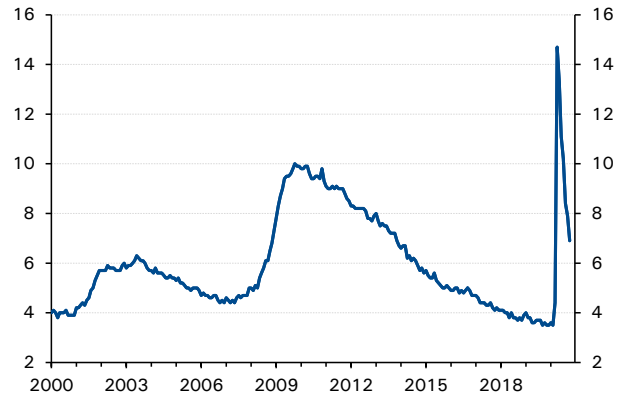
وكان من المتوقع أن يبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسته النقدية دون تغيير في أكتوبر، إلا أنه تعهد "بإعادة ضبطها" وفقاً لما تقتضيه الحاجة لدعم التعافي الاقتصادي ومواجهة تأثيرات الجائحة على التضخم. وتم اعتبار تلك الخطوة على أنها تلميح واضح لاتباع المزيد من التدابير التيسيرية في اجتماعه المقبل المقرر انعقاده في ديسمبر والذي قد يتضمن تمديد أو توسيع برنامج شراء الأصول البالغ قيمته ١,٣٥ تريليون يورو والذي من المقرر أن ينتهي الصيف المقبل على أقرب تقدير. وظل معدل التضخم الأساسي في أكتوبر أقل بكثير من مستوى ٢% المستهدف وبلغ أدنى مستوياته المسجلة على الإطلاق بوصله إلى ٠,٢% على أساس سنوي، وإن كان ذلك يعود إلى حد ما إلى قيام ألمانيا بخفض ضريبة القيمة المضافة مؤقتاً والذي سينتهي بنهاية العام الحالي.

وفي المملكة المتحدة، قام بنك إنجلترا بتوسيع نطاق برنامج شراء الأصول من ٧٤٥ مليار جنيه إسترليني إلى ٨٩٥ مليار جنيه إسترليني بنهاية عام ٢٠٢١ قبل تباطؤ الاقتصاد المتوقع حدوثه نتيجة فرض قيود

الاستهلاك الخاص بنسبة ٤٠,٧%، إضافة إلى الأداء القوي للاستثمار (خاصة السكني).

إلا أن الارتفاع الكبير في حالات الإصابة بالفيروس وتخطيها أكثر من ١٤٠ ألف حالة يومياً ببداية شهر نوفمبر أدى إلى تجدد المخاوف المتعلقة بفرض القيود على الحركة وإغلاق الأنشطة الاقتصادية، إذ وعد بايدن باتباع نهج أكثر صرامة فيما يتعلق بالتدابير الاحترازية بالمقارنة مع ما أعلنه ترامب خلال حملته الانتخابية. وظلت البيانات الاقتصادية متباينة، إلا أنها كانت إيجابية في الغالب، بما في ذلك استمرار الاتجاه الهبوطي لمعدلات البطالة (٦,٩% في أكتوبر). وكانت نتائج مسح مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) عن شهر أكتوبر قوية لكل من قطاع الخدمات (٥٦,٦) والتصنيع (٥٩,٣) وذلك على الرغم من أن تلاشي الانتعاش في الإنفاق الاستهلاكي يبدو (ما يزال - ٠,٦% على أساس سنوي في سبتمبر) (الرسم البياني ٢). ومن جهة أخرى، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على سياسته النقدية دون تغيير في نوفمبر (٠,٢٥-٠,٠٠% للنطاق المستهدف لمعدل الفائدة على الأموال الفيدرالية وأكد مواصلة برنامج شراء الأصول بقيمة ١٢٠ مليار دولار شهرياً). وأقر رئيس الاحتياطي الفيدرالي جاي باول بأن الانتعاش كان "متواضعاً"، إلا أنه على الرغم من بقاء معدل تضخم مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي أقل بكثير من المستوى المستهدف المحدد بنسبة ١,٥% في سبتمبر وارتفاع حالات الإصابة بالفيروس، فقد يحتاج البنك لرؤية دليل أوضح على التدهور الاقتصادي قبل إدخال المزيد من التدابير التيسيرية على السياسة النقدية التي تتسم فعلياً بالمرونة في الوقت الراهن.

الرسم البياني ٢: معدل البطالة في الولايات المتحدة (%)



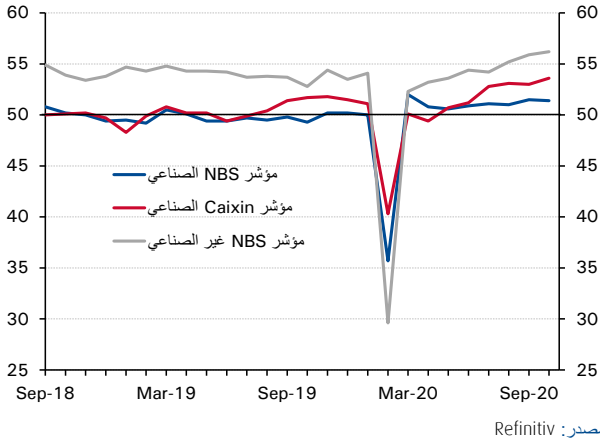
المصدر: Refinitiv

### الإغلاق في أوروبا يؤدي إلى انكماش جديد في الربع الرابع

تراجعت الأوضاع الاقتصادية في أوروبا على خلفية فرض عمليات إغلاق جديدة لاحتواء الارتفاع الكبير في حالات الإصابة بالفيروس منذ أكتوبر الماضي، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وتعتبر القيود التي تم فرضها مؤخراً أقل شدة بصفة عامة مقارنة بتلك المطبقة أثناء تفشي الموجة الأولى من الجائحة، هذا بالإضافة إلى تحسن تكيف الشركات في الوقت الحاضر مما قد يؤدي إلى أحداث تداعيات اقتصادية أقل حدة، إلا أنه ما يزال من المرجح أن تدخل المنطقة في ركود اقتصادي

قطاع الخدمات مزيداً من التحسن في أكتوبر، إذ واصل كل من مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن مكتب الإحصاء الوطني الصيني (٥٦,٢) ومؤشر مديري المشتريات الصادر عن Caixin / Markit الذي يركز على الشركات الصغيرة (٥٦,٥) ارتفاعاتهما على مدى عدة أشهر (الرسم البياني ٤). ويعزى هذا الأداء الجيد للطلب المحلي، في حين ازداد انكماش طلبات التصدير الجديدة خلال الشهر نظراً لعودة ظهور حالات الإصابة بالفيروس في أوروبا والولايات المتحدة. وهنا نقاط إيجابية أخرى تمثلت في الزيادة الهامشية في معدلات التوظيف للشهر الثالث على التوالي وبأسرع وتيرة ويتم تسجيلها خلال سنة. كما توسع قطاع التصنيع أيضاً في أكتوبر (٥١,٤) إلا أن امتداد عطلة الأسبوع الذهبي لفترة أطول من المعتاد أدى إلى تراجع وتيرة التوسع قليلاً عن مستويات شهر سبتمبر.

الرسم البياني ٤: مؤشر مديري المشتريات للصين (مؤشر، ١٠٠=لا تغيير)



وسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة ٠,٧% حتى الآن في عام ٢٠٢٠ بفضل الصادرات والصناعات التحويلية في بادئ الأمر وبفضل تحسن الاستهلاك مؤخراً. وتعتبر الصين في طريقها لتصبح الاقتصاد الكبير الوحيد المتأثر بتداعيات أزمة تفشي الجائحة الذي يشهد نمواً خلال العام الحالي. ويرى صندوق النقد الدولي أنه بفضل مساهمة الصين سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠,٦% في عام ٢٠٢١ مقابل المستويات المسجلة في عام ٢٠١٩. إلا أن قيادة الصين تضع في صدارة أولوياتها جودة النمو وليس سرعة تحقيقه، إذ تركز الخطة الخمسية القادمة على التحسينات التكنولوجية والاستهلاك المحلي كمحركات النمو الأساسية. من جهة أخرى، أخبر الرئيس تشي اللجنة المركزية لحزبه أن اقتصاد الصين يمكن أن يصل إلى فئة الدخل المرتفع خلال خمسة أعوام (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي < ١٢,٣٧٥ دولار) على أن يتضاعف حجمه بحلول عام ٢٠٣٥ من ١٤,٣ تريليون دولار حالياً.

#### تحسن النشاط الاقتصادي في الهند في ظل تراجع حالات الإصابة بالفيروس

استمر الاقتصاد الهندي في التحسن بعد الانكماش الحاد الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ على خلفية الآثار السلبية للجائحة. وانتعش النشاط التجاري تدريجياً، إذ وصل مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى ٥٨,٩ في أكتوبر مقابل ٥٦,٨ في سبتمبر،

الإغلاق الجديدة لمدة شهر في كافة أنحاء إنجلترا اعتباراً من بداية شهر نوفمبر. وظل سعر الفائدة عند مستوى ٠,١%، إلا أن البنك يدرس التحول إلى سياسة أسعار الفائدة السلبية. كما أعلنت الحكومة عن تمديد برنامج دعم الأجور لمن فقدوا وظائفهم حتى مارس المقبل، ويتحمل هذا البرنامج حتى ٨٠% من رواتب الموظفين الذين لا يستطيعون الذهاب إلى العمل نتيجة لتفشي الجائحة ومن المقرر أن يحول دون حدوث زيادة حادة في معدل البطالة من نسبة ٤,٨% الحالية على المدى القريب. ومن جهة أخرى، يقترب مفاوضو المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من التوصل إلى المرحلة النهائية في محاولة أخيرة لإبرام اتفاقية تجارية قبل انتهاء الفترة الانتقالية بنهاية العام الحالي. ولا بد من التوصل إلى صفقة بحلول منتصف نوفمبر لضمان توافر مهلة كافية للتصديق عليها من قبل البرلمان الوطنية، وسيؤدي فشل الأطراف المعنية في تحقيق ذلك إلى فرض رسوم جمركية وتحديد كمية السلع التي يمكن المتاجرة فيها مما يؤدي إلى اضطراب اقتصادي وربما تدهور خطير في العلاقات بين الجانبين.

#### بنك اليابان يخفض آفاق النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠

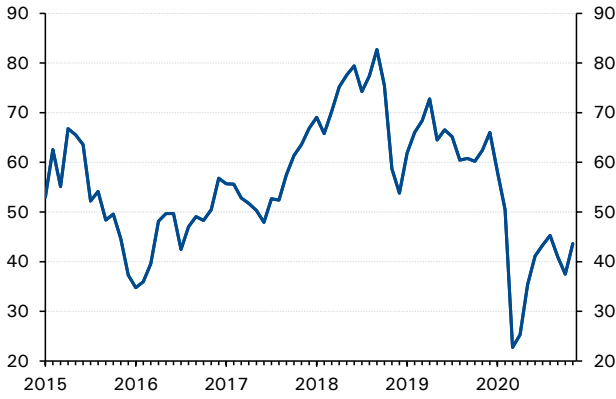
خفض بنك اليابان آفاق نمو الاقتصاد الياباني للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى -٥,٥% مقابل -٤,٧% في توقعاته السابقة الصادرة في يوليو الماضي. وما يزال البنك يتوقع انتعاشاً اقتصادياً بطيئاً على خلفية ضعف الطلب المحلي والاستثمارات التجارية على الرغم من تعافي النشاط الصناعي والصادرات تماشياً مع تحسن الاقتصاد العالمي. إلا أن آفاق النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢١ تبدو أفضل، إذ يتوقع تسجيل نمواً بنسبة ٣,٦%. أما على صعيد السياسات النقدية فلم يطرأ عليها إبه تغييرات وأبقى البنك على أسعار الفائدة عند مستوى -٠,١% كما احتفظ ببرنامج شراء السندات الحكومية للحفاظ على عائدات السندات لأجل ١٠ سنوات عند مستوى يقارب حوالي ٠%. إلا أن رئيس الوزراء يوشيهيدي سوغا أعلن مؤخراً عن إعداد ميزانية إضافية ثالثة لدعم النمو الاقتصادي. وهذه المرة، ستسعى حزمة التحفيز، التي قد تتراوح قيمتها ما بين ٣٠-١٠ تريليون ين ياباني (٩٥-٢٨٦ مليار دولار بالإضافة إلى ٢,٢ تريليون دولار يتم تقديمها خلال العام الحالي عن طريق إطلاق حزمين من الحوافز المالية)، إلى تعزيز الطلب الخاص والاستثمارات وتقديم الدعم لقطاع الخدمات الذي ما يزال مضطرباً وذلك عن طريق تمديد تقديم الدعم لشركات القطاع الخاص المتضررة من القيود المفروضة على السفر والتنقل ومساعدة الشركات للحفاظ على العمالة على سبيل المثال.

واصلت معنويات الأعمال تحسناً في أكتوبر، إذ ارتفعت إلى أعلى مستوياتها المسجلة في حوالي سبع سنوات تقريباً (٥٤,٥). وشهدت الأسهم أيضاً بعض النمو، إذ أنهى مؤشر نيكاي ٢٢٥ تداولات الأسبوع الماضي عند أعلى مستوياته المسجلة في ٢٩ عاماً، وصولاً إلى مستوى ٢٤,٣٢٥ نقطة.

#### الاقتصاد الصيني يشهد نمواً إيجابياً في عام ٢٠٢٠

واصل الاقتصاد الصيني تعافيه في الربع الثالث من العام الحالي وسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٤,٩% على أساس سنوي على خلفية نمو الإنتاج الصناعي ونشاط قطاع الخدمات بصفة خاصة. وشهد نشاط

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت  
(دولار/برميل، نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، \* اخر بيانات ١١ نوفمبر

أما على صعيد الطلب على النفط، أبقت عدد من الجهات مثل وكالة الطاقة الدولية والأوبك على توقعاتها السابقة دون تغيير يذكر منذ سبتمبر (وكالة الطاقة الدولية - ٨,٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، ٥,٥٠٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١)، إلا أنها أشارت إلى ميل ميزان المخاطر نحو التطورات السلبية في ضوء عودة ظهور حالات الإصابة بالفيروس في فصل الخريف. ولا يتوقع عودة الطلب إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى عام ٢٠٢٢ على أقرب تقدير. كما تتزايد الضغوط على جانب العرض بسبب عودة تدفقات النفط الليبي بعد وقف إطلاق النار بين الفصائل المتحاربة، إذ قفز الإنتاج إلى حوالي ١ مليون برميل يومياً مقابل ١٥٦ ألف برميل يومياً فقط في سبتمبر. وقد يتطلب ذلك قيام منتجي الأوبك وحلفائها بتعميق التخفيضات مرة أخرى لكبح جماح زيادة الامدادات. ونجحت الأوبك وحلفائها من الالتزام بخفض حصص الإنتاج مرة أخرى خلال شهر سبتمبر، وتخطى معدل امتثالها المستويات المقررة (١٠٢%)، ومن المقرر ان تجتمع في ٣٠ نوفمبر لتحديد مسار العمل المستقبلي. وقد يؤدي اتخاذ أي قرار بخلاف تأجيل تخفيف التخفيضات إلى تراجع حاد في أسعار النفط.

بينما ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى ٥٤,١ (مقابل ٤٩,٨) في أول توسع يشهده منذ فبراير الماضي. وتتخطى تلك القراءات كافة التوقعات. وجاء تحسن النشاط على خلفية ارتفاع الطلبات الجديدة وزيادة الصادرات مما يعكس انتعاش الطلب على الرغم من استمرار تراجع سوق العمل نظراً لاستمرار تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي. وعلى صعيد المالية العامة، أقرت الحكومة جولة جديدة من حزم التحفيز المالي في أكتوبر بقيمة متواضعة نسبياً تبلغ ١٠ مليارات دولار، مما قد يعزز المعنويات مؤقتاً، إلا أنها على الأرجح قد لا تنجح في تعزيز الاقتصاد بشكل كبير.

وقد يساهم التراجع الشديد في حالات الإصابة اليومية المؤكدة (أقل من النصف إلى ٣٨ ألف حالة كما في ١٠ نوفمبر) منذ بلوغها مستويات الذروة في سبتمبر في تحسن الأوضاع الاقتصادية على خلفية إمكانية تخفيف القيود. إلا أن المخاطر السلبية المرتبطة بتفشي الموجة الثانية على مستوى العالم وإمكانية تأخر الحصول على الموافقات اللازمة لاعتماد اللقاح أو طرحه في الأسواق قد تثقل كاهل الطلب الخارجي وتؤدي إلى تباطؤ وتيرة الانتعاش الاقتصادي. كما أنه مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم (٧,٣% في سبتمبر مقابل ٦,٧% في أغسطس) واستمرار الضغوط المالية في التصاعد، فقد يتقلص مجال الدعم المالي وأو النقدي بشكل متزايد. ووفقاً لإجماع آراء المحللين، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,١% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، على أن يرتفع بنسبة ٩,٣% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

#### أسعار النفط تحت الضغوط قبل تحسنها بفضل أنباء التوصل إلى لقاح

دفعت مخاوف الطلب على النفط أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت للهبوط بنسبة ٨,٥% على أساس شهري في أكتوبر لتصل بذلك إلى أدنى مستوياتها المسجلة في خمسة أشهر عند مستوى ٣٧,٥ دولاراً للبرميل نظراً للارتفاع القياسي في حالات الإصابة بالفيروس وإعادة تطبيق تدابير الإغلاق في الاقتصادات الأوروبية الكبرى. كما أصيبت الأسواق أيضاً بخيبة أمل على خلفية عدم استمرار سحب مخزون النفط الأمريكي بوتيرة ثابتة، ويرتبط ذلك جزئياً بسوء الأحوال الجوية على ساحل خليج المكسيك منذ سبتمبر الماضي وبسبب عدم تمكن الكونجرس الأمريكي من إقرار حزمة التحفيز المالي الجديدة قبل انتخابات نوفمبر. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت أسعار النفط هامشياً بدعم من إمكانية فشل الديمقراطيين في تحقيق فوز كاسح للانتخابات التشريعية الأمريكية مما قد يصب في مصلحة عدم اتخاذ خطوات تقييد الوقود الأحفوري. وظهرت بعد ذلك انباء إيجابية بخصوص اللقاحات في أوائل نوفمبر مما عزز من ارتفاع أسعار النفط التي شهدت أقصى ارتفاعاتها خلال يوم واحد (+٧,٥%) منذ يونيو الماضي. إلا أن المقومات الأساسية للنفط ما زالت واقعة تحت الضغوط.



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Shuhada Street,  
Sharq Area, NBK Tower  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
[www.nbk.com](http://www.nbk.com)

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Jordan

National Bank of Kuwait SAKP  
Amman Branch  
Shareef Abdul Hamid Sharaf St  
P.O. Box 941297, Shmeisani,  
Amman 11194, Jordan  
Tel: +962 6 580 0400  
Fax: +962 6 580 0441

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Portman Square Branch  
7 Portman Square  
London W1H 6NA, UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7486 3877

### France

National Bank of Kuwait France SA  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
34h Floor, NBK Tower  
Shuhada'a street, Sharq Area  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box. 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, [www.nbk.com](http://www.nbk.com), for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: [econ@nbk.com](mailto:econ@nbk.com)